

الوصف بالتساهل في نقد الرجال في القرنين

الثالث والرابع الهجريين: دراسة تاريخية

إعداد:

هشام محمد متولي يوسف العتريبي

باحث دكتوراه بقسم الشريعة الإسلامية

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص البحث:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة، والسلام على نبينا محمد، وعلى آله،
وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن من أهم قرائن الترجيح بين أقوال أئمة الجرح والتعديل، وخصوصاً عند
التعارض- تلك المتعلقة بوصف أئمة الجرح والتعديل بالتعنت، والاعتدال،
والتساهل، وفق مناهجهم وأساليبهم في نقد الرواة، كما أصل لذلك الإمام الذهبي في
كتابه "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل"، ولكن الناظر في هذا التقسيم يقف
على تباين في آراء العلماء حوله، وحول الأئمة الذين وصفوا به، وحول تلك القواعد
والمناهج التي اعتمدها في نقد الرواة؛ ومن أهم هذه الصفات، وأكثرها أثرًا في
الحكم الرواة، ومن ثم الحكم على الأحاديث صفة التساهل، فإن مبدأ التساهل من
حيث الأصل يتعارض مع قواعد علم الجرح والتعديل وضوابطه التي بنيت على
التحري والإنصاف؛ لذا كان من المهم أن تُدرس تلك الصفة، وقواعدها، والأئمة
الذين وصفوا بها، دراسة تطبيقية، تجمع بين التأصيل العلمي، والتطبيق العملي،
وفق منهج السبر، والاستقراء، والدراسة التحليلية؛ حتى نكون أقرب إلى الواقع

العملي منا إلى الجانب النظري، هذا وقد استخرت الله -تعالى- في دراسة «الوصف التساهل في نقد الرجال في القرنين: الثالث، والرابع الهجريين: دراسة تاريخية»، على أن تنتظم الدراسة في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة. وقد ضمنت البحث: تمهيداً في تعريف "التساهل في نقد الرجال"، ومقدمة تشمل على: أهمية البحث، والباحث على اختياره، وأهداف الدراسة، ومشكلة البحث، وخطة البحث. وأما المبحث الأول فقد خصصته لتقسيم أئمة النقد إلى متشدد، ومعتدل، ومتساهل، وبيان معنى التشدد والاعتدال في النقد، وأشهر الأئمة الذين وصفوا بذلك. وأما المبحث الثاني فقد خصصته للوصف بالتساهل في نقد الرجال، في القرنين الثالث والرابع الهجريين، واشتمل على ثلاثة مطالب: أسباب الوصف التساهل في نقد الرجال وضوابطه، وأئمة النقد الذين وصفوا بالتساهل في نقد الرجال في هذين القرنين، وبداية ظهور والتساهل في نقد الرجال. وأما المبحث الثالث فخصصته لبيان أثر الوصف بالتساهل في نقد الرجال، وذلك من جهتين: من جهة التأصيل، ومن جهة الدراسة التطبيقية للأئمة الذين وصفوا بالتساهل.

Research Summary:

Praise be to God, Lord of the Worlds, and prayers and peace be upon our Prophet Muhammad, and upon all his family and companions. Then

One of the most important presumptions of weighting between the sayings of the imams of Jarh and Tadheel, especially when there is a conflict, is that which relates to the description of the imams of Jarh and Tadheel with intransigence, moderation and leniency according to their methods and methods in criticizing the narrators.

This division stands on a difference in the opinions of scholars about it, and about the imams who were described with it, and about those rules and methods they adopted in their criticism of the narrators; Among the most important of these qualities, and the most influential in the narrator's judgment, and then judging the hadiths is the characteristic of leniency.

The principle of leniency in terms of origin contradicts the rules and regulations of the science of wounding and modification that are built on investigation and fairness; Therefore, it was important to

study that trait, its rules, and the imams who described it, an applied study, that combines scientific rooting, practical application, according to the approach of sounding, induction, and analytical study, so that we are closer to the practical reality than to the theoretical side. God Almighty in the study of "Description of leniency in criticism of men in the two centuries: the third and fourth centuries of the Hijrah, a historical study", provided that the study is organized in an introduction, three sections, and a conclusion.

The research included: an introduction to the definition of "leniency in criticism of men", and an introduction that includes: the importance of the research, the motivation for choosing it, the study's objectives, the research problem, and the research plan.

As for the first topic, it was devoted to dividing the imams of criticism into hardened, moderate and lenient, and to explain the meaning of strictness and moderation in criticism, and the most famous imams who were described as such.

As for the second topic, it was devoted to the description of leniency in criticizing men, in the third and fourth centuries AH. It included three demands: the reasons for describing the leniency in criticism of men and its controls, and the imams of criticism who were described as lenient in criticizing men in these two centuries, and the beginning of the emergence and leniency in criticism of men.

As for the third topic, it was devoted to explaining the effect of the description of leniency in criticizing men, from two sides: from the point of view of rooting, and from the point of view of the applied study of the imams who were described as leniency.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة، والسلام على نبينا محمد، وعلى آله،
وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن الشريعة الإسلامية مبناها على كتاب الله -تبارك وتعالى، وعلى سنة
رسوله ﷺ، وقد تكفل الله - تبارك وتعالى - بحفظ كتابه، كما قال - سبحانه: ﴿إِنَّا
نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحجر: ٩ فهو محفوظ بحفظ الله له، قال -

تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾
فصلت: ٤٢.

وأما سنة رسول الله محمد ﷺ فقد قَيِّضَ اللهُ لها علماء ربانيين، حفاظًا عالمين، صيارفَةً ناقدين، اعتنوا بها، فأفنوا أعمارهم في تدوينها، وحفظها، وتمييز صحيحها من سقيمها، وتمييز رواتها، وبيان ضبطهم، وعدالتهم، وتفسير غريبها، واستخراج الأحكام والفوائد والعبر منها، ودراسة الأحاديث المتعارضة في الظاهر بينها، أو تلك الأحاديث التي فيها نوع علة أو إشكال، وأبرزوا كل هذه الجهود بأساليب متنوعة من التصنيف، سواء كانت في السنة، أو في علم الرجال، أو في شروح السنة، ووضعوا لذلك الأصول والقواعد التي تحفظ حديث رسول الله ﷺ من عبث العابثين، وتحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

ومن أهم هذه الأصول والقواعد تلك المتعلقة بعلم الجرح والتعديل، فإنها تتعلق بمناهج أئمة الجرح والتعديل وأساليبهم في نقدهم للرواة، ومن ثمَّ أثر ذلك في الحكم على الأحاديث، فإن أئمة الحديث ربطوا المتون بالأسانيد، وجعلوها الأساس في حكمهم على الأحاديث، إلا إذا ظهر في المتن علة توجب الضعف، فإنهم يحكمون عليها وفق قواعد وضوابط تتعلق بنقد المتون؛ لذا كان من الحاجة الملحة لطالب العلم عامةً، وطالب الحديث خاصةً أن يعتني بعلم الجرح والتعديل، ويدرس قواعده، ويعي مناهج أئمتهم؛ حتى يتمكن من الحكم على الرواة بأحكام تتوافق مع أحوالهم بإنصاف، من غير إفراط، ولا تفريط.

ومن أهم قواعد علم الجرح والتعديل تلك المتعلقة بوصف أئمة الجرح والتعديل بالتعننت، والاعتدال، والتساهل، وفق مناهجهم وأساليبهم في نقد الرواة، كما أصل لذلك الإمام الذهبي في كتابه "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل" (١)، ولكن الناظر في هذا التقسيم يقف على تباين في آراء العلماء حوله، وحول الأئمة الذين وصفوا به، وحول تلك القواعد والمناهج التي اعتمدها في نقدهم للرواة؛ لذا كان من

(١) ص: ١٧١ - ١٧٢.

المناسب أن يتم دراسة تلك الصفات، والأئمة الذين وصفوا بها، والقواعد التي وصفت بها، دراسة تطبيقية تُؤَقِّفُنَا على حقيقتها عملياً، ومدى أثر ذلك في الحكم على الرواة والأحاديث.

ومن أبرز تلك الصفات **صفة التساهل**، فإن مبدأ التساهل من حيث الأصل يتعارض مع قواعد علم الجرح والتعديل وضوابطه التي بنيت على التحري والإنصاف؛ لذا كان من المهم أن تُدرس تلك الصفة، وقواعدها، والأئمة الذين وصفوا بها، دراسة تطبيقية، تجمع بين التأسيس العلمي، والتطبيق العملي، وفق منهج السبر، والاستقراء، والدراسة التحليلية؛ حتى نكون أقرب إلى الواقع العملي منا إلى الجانب النظري، ومن ثمَّ ضبط هذه القواعد وتطبيقاتها وفق أصول أئمة الجرح والتعديل وقواعدهم، وبيان أثر ذلك في الحكم الرواة، ومن ثمَّ الحكم على الأحاديث. هذا، وقد استخرت الله -تعالى- في دراسة «الوصف بالتساهل في نقد الرجال

في القرنين: الثالث، والرابع الهجريين: دراسة تاريخية نقدية».

أولاً: أهمية البحث، والباحث على اختياره:

ويظهر ذلك فيما يأتي:

- ١- أن تقسيم أئمة الجرح والتعديل إلى: معتدل، ومتشدد، ومتساهل من أهم القرائن التي تساعد في فهم كلام الأئمة في الرواة، ومن ثم الحكم على الأحاديث.
- ٢- أن صفة التساهل من حيث الأصل تتعارض مع أصول علم الجرح والتعديل وقواعده المبنية على الاعتدال والتحري.
- ٣- أن وصف بعض الأئمة بالتساهل قد حدث فيه اختلاف طويل بين العلماء ما بين ردِّ لقولهم، أو اعتماد قولهم، وعدم اعتبار الوصف بالتساهل، أو إنزاله منزلة معينة، أو الاعتبار به في حالة دون أخرى، وهذا كله يحتاج إلى دراسة وضبط.
- ٤- أن وصف بعض الأئمة بالتساهل قد يُفهم منه طرح كلام هؤلاء الأئمة في الرواة بالكلية، في حين أننا من الجهة العملية لم نقف على من طرح كلامهم أو أحكامهم بالكلية، بل كلامهم وأحكامهم مدونة في دواوين السنة، وكتب الرجال، وكتب التخريج، وهذا محل نظر، ويحتاج إلى دراسة وتفسير.

٥- أن هذه الدراسة فيها دفاع عن أئمة الجرح والتعديل، وإبراز لمكانتهم، وسعة علمهم.

٦- أنه يؤصل لضبط قواعد علم الجرح والتعديل ضبطاً شمولياً، دون النظر إليها مفردة، وتطبيقها بعيداً عن طرائق أئمة النقد المتقدمين؛ مما يحدث إشكالاً في فهم أحكامهم على الرواة ومن ثمّ على الأحاديث.

ثانياً: أهداف البحث:

- (١) تفسير المقصود من التساهل في نقد رواة الحديث.
- (٢) دراسة القواعد التي تساهل فيها بعض أئمة نقد الرواة دراسة نظرية تطبيقية.
- (٣) استقراء الأئمة الذين وصفوا بالتساهل في نقدهم للرواة، وسبر أقوالهم ومناهجهم في ذلك عملياً، ومدى موافقة ذلك لما هو مشهور عنهم.
- (٤) فهم أحكام أئمة النقد وفق مناهجهم التي اعتمدها.
- (٥) بيان أثر التساهل في النقد على الحكم على الرواة، ومن ثمّ الحكم على الأحاديث.
- (٦) إبراز مكانة أئمة الجرح والتعديل، وسعة علمهم، ودفع الشبه عنهم.

ثالثاً: مشكلة البحث:

تظهر مشكلة البحث في أن بعض أئمة الجرح والتعديل قد وصف بعض الأئمة بالتعنّت، أو الاعتدال، أو التساهل في نقد الرواة، وهذا يعد من أهم القرائن التي تؤثر في قبول قول هذا الإمام، أو رده، أو إنزاله منزلة خاصة، لذا تباينت آراء العلماء حول هذا التقسيم، ومدى أثره، سواء كان في نقد رواة، أو الأحاديث. ويزداد الأمر خطورة إذا كان له تعلق بمبدأ التساهل من حيث الأصل، فإنه يتعارض مع أصول علم الحديث عامة، وقواعد علم الجرح والتعديل وضوابطه خاصة؛ فإن هذا العلم مبني في الأصل على التحري والإنصاف في نقد الرواة والأحاديث؛ وهذا أدى إلى تباين آراء العلماء حول وصف هؤلاء الأئمة بالتساهل في نقد الرجال، وكيفية التعامل مع قواعدهم وأقوالهم، وما مدى أثر هذا التساهل على الجانب التطبيقي في الحكم على الرواة، ومن ثمّ الحكم على الأحاديث؛ لذا

كانت الحاجة ملحة إلى دراسة هؤلاء الأئمة الذين وصفوا بالتساهل، وهل كان لهم قواعد التزموها، كانت سبباً في وصفهم بالتساهل في النقد؟ وهل كان هذا التساهل صفة لازمة لهم، أم أنه أمر نسبي خاص ببعض الأحوال، أو أنه اصطلاح لفظي لبعضهم، ولا مشاحة في الاصطلاح؟ وهل ما ذهبوا إليه مخالف لمنهج أئمة الحديث، أو موافق لهم؟ وهل لهم شروط في مصنفاتهم تبيّن منهجهم؟ وهل ما نسب إليهم موافق للواقع أو ليس له أصل؟ إلى غير ذلك من التساؤلات حول منهج هؤلاء الأئمة، ومنهجهم في نقد الرواة والأحاديث.

خامساً: منهج البحث.

ويظهر ذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: الدراسة التاريخية لنشأة علم الجرح والتعديل، وتقسيم الأئمة إلى معتدل، ومتشدد، ومتساهل، ونشأة كل قسم من هذه الأقسام.

ثانياً: الدراسة التأصيلية لقواعد الجرح والتعديل التي وصفت بالتساهل، وذلك من خلال استقراء كتب المصطلح، وكتب الجرح والتعديل، وإخراج القواعد التي وصفت بالتساهل.

ثالثاً: الدراسة التطبيقية لأئمة النقد الذين وصفوا بالتساهل، وذلك من خلال المبحثين: الثاني، والثالث، ويشمل ذلك:

- حصر الأئمة الذين وصفوا بالتساهل في نقد الرواة في القرنين: الثالث، والرابع الهجريين، وذلك من خلال استقراء كتب علم الجرح والتعديل، وما نص عليه الأئمة المتقدمون والمتأخرون، وكذلك الدراسات العلمية والجامعية المعاصرة.

- الترجمة لكل إمام ترجمة مختصرةً أذكر فيها: اسمه، ولقبه، وكنيته، وتاريخ وفاته، وطبقته، وجانب من شيوخه وتلاميذه، وثناء العلماء عليه، وجهوده في علم الجرح والتعديل، ومن نص على تساهله من الأئمة، والقواعد التي تساهل فيها، واختلاف العلماء حول وصفه بالتساهل.

- سبر أقوال هؤلاء الأئمة في الرواة على حسب مراتب علم الجرح والتعديل وألفاظه: ثقة، صدوق، صدوق يخطئ...، وهكذا، ثم مقارنتها بأقوال غيرهم من أئمة الجرح والتعديل.

- نماذج حديثة من كتب هؤلاء الأئمة للرواة محل الدراسة، تبين منهج هؤلاء الأئمة في إيرادهم لأحاديث هؤلاء الرواة المتكلم فيهم.

- استنباط القواعد والضوابط الخاصة بكل إمام على حدة، ثم الخروج بالنتائج العامة المتعلقة بوصفه بالتساهل في علم الجرح والتعديل.

رابعاً: الضوابط العامة: وتشتمل على:

- ١) كتابة الآيات القرآنية وفق مصحف المدينة المنورة للنشر الحاسوبي.
- ٢) تخريج الأحاديث والحكم عليها، وفق قواعد علم الحديث، وما حكم به أئمة هذا الشأن من المتقدمين والمتأخرين.
- ٣) الترجمة للأعلام الوارد ذكرهم في البحث، ويستثنى من ذلك المشهورين منهم كالخلفاء الراشدين -مثلاً.

٤) عزو الأقوال إلى مصادرها الأصلية -إن وجد، وإلا من حيث وقفت عليها.

٥) تفسير غريب اللغة، سواء كان من ألفاظ الجرح والتعديل، أو في الحديث.

٦) ختم البحث بخاتمة تشتمل على أهم التوصيات والنتائج.

رابعاً: خطة البحث:

وتشتمل على: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

المقدمة: وتشتمل على:

أولاً: أهمية البحث، والباعث على اختياره.

ثانياً: أهداف البحث.

ثالثاً: مشكلة البحث.

رابعاً: خطة البحث.

خامساً: منهج البحث.

التمهيد: تعريف "التساهل" في نقد الرجال.

المبحث الأول: تقسيم أئمة النقد إلى متشدد ومعتدل ومتساهل، وبيان معنى التشدد والاعتدال في النقد، وأشهر الأئمة الذين وصفوا بذلك.

واشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تقسيم أئمة النقد إلى: "متشدد"، "ومعتدل"، و"متساهل".

المطلب الثاني: تعريف التشدد في نقد الرجال، وبيان أسبابه، وأشهر الأئمة الذين وصفوا به.

المطلب الثالث: تعريف الاعتدال في النقد الرجال، وبيان أسبابه، وأشهر الأئمة الذين وصفوا به.

المبحث الثاني: الوصف بالتساهل في نقد الرجال في القرنين الثالث والرابع الهجريين.

واشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أسباب الوصف بالتساهل في نقد الرجال وضوابطه.

المطلب الثاني: أئمة النقد الذين وصفوا بالتساهل في نقد الرجال في القرنين الثالث والرابع الهجريين.

المطلب الثالث: بداية ظهور التساهل في نقد الرجال.

المبحث الثالث: أثر الوصف بالتساهل في نقد الرجال.

واشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: أثر الوصف بالتساهل في نقد الرجال من جهة التأصيل.

المطلب الثاني: أثر الوصف بالتساهل في نقد الرجال من جهة الدراسة التطبيقية للأئمة الذين وصفوا بالتساهل.

الخاتمة: وتشتمل على أهم نتائج الدراسة.

فهرس المراجع والمصادر.

التمهيد

تعريف "التساهل" في نقد الرجال

ويشتمل على ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: تعريف التساهل في اللغة:

قال ابن منظور في مادة "سهل": «السَّهْلُ لغة: نقيضُ الحَزَنِ، وهو كل شيء مائلٌ إلى اللَّينِ وقِلَّةِ الخُشُونَةِ، والتَّسْهِيلُ هو التَّيسِيرُ، والتَّسَاهُلُ هو: التَّسَامُحُ»^(١).

المسألة الثانية: تعريف التساهل اصطلاحاً:

قال الدكتور محمد طاهر الجوابي: التساهل في عرف المحدثين كما يستنتج من بعض أقوالهم، وأحوالهم؛ لأنهم لم يجعلوا له حدًّا: «تجاوز الاصطلاح في قواعد وشروط تلقي الحديث، وأدائه، بالاستغناء عن بعضها»^(٢).

المسألة الثالثة: أنواع التساهل في علوم الحديث:

وهي كالاتي:

النوع الأول: التساهل في تحمل الحديث، وله صور، منها:

- التساهل في التحمل ممن لم تتوافر فيه شروط القبول من العدالة والضبط.
- التساهل في التحمل بالنقل من الكتب دون السماع.
- التساهل في التحمل باعتماد بعض طرق التحمل المختلف فيها، كالمناولة المجردة، والوجدادة، والإعلام، والوصية، وغيرها^(٣).

النوع الثاني: التساهل في أداء الحديث، وله صور، منها:

- التساهل في نسبة الحديث إلى النبي ﷺ، أو إلى غيره ممن تنتهي إليهم الأخبار المروية.
- التساهل في رواية ما لا يثبت من الأحاديث.

(١) لسان العرب، (٣٤٩/١١) بتصرف واختصار.

(٢) الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين، (ص: ٤٠٧).

(٣) انظر: المصدر السابق، (ص: ٤٠٨).

- التساهل في رواية ما لم يضبطه من الأحاديث، كرواية سيئ الحفظ، أو استمرار من يحدث من كتابه مع فقدانه لكتبه.

- التساهل في رواية ما تحمّله بطريقة فيها خلل، كقبول التلقين^(١).

النوع الثالث: التساهل في الاحتجاج والاستشهاد بالأحاديث:

وهذا شأن بعض الفقهاء، والمفسرين، وكثير من الوعاظ، والخطباء، والقصاص، وغيرهم، حيث يتساهلون، فيحتجون، ويستشهدون بأحاديث لا تثبت، وقد يفحش تساهلهم في إيراد الواهيات، والموضوعات، والاحتجاج أو الاستئناس بها^(٢).

النوع الرابع: التساهل في نقد الأحاديث ورواتها:

وله صورتان متلازمتان، هما:

الصورة الأولى: التساهل في الحكم على الأحاديث من حيث القبول والرد.

الصورة الثانية: التساهل في نقد الرجال من حيث القوة، والضعف^(٣).

وهذه الصورة الأخيرة هي محل الدراسة في بحثنا هذا - بإذن الله - تعالى - من الجهة التأصيلية، والتطبيقية؛ لذا سنبدأ بـ "تعريف التساهل في نقد الرجال"، وأود الإشارة إلى أنني لم أقف على تعريف لـ "التساهل في نقد الرجال" في كلام الأئمة المتقدمين، ولكن الذي وقفت عليه هي تعريفات للعلماء المعاصرين، استنتجوها من كلام أئمة الحديث، فسأذكرها ثم أذكر ما انتهيت إليه في تعريفه:

- قال الدكتور / **أيمن محمود مهدي**: والمراد بالتساهل عند علماء الجرح والتعديل:

(١) انظر: الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين، (ص: ٤٠٨)، ومعجم لسان المحدثين،

(ص: ٩٢٢-٩٢٣).

(٢) انظر: معجم لسان المحدثين، (ص: ٩٢٢-٩٢٣).

(٣) انظر: المصدر السابق، (ص: ٩٢٢-٩٢٣).

«عدم مراعاة القواعد والضوابط التي وضعها العلماء لتوثيق الرواة بالتسامح في تطبيقها»^(١).

- وقال الشيخ محمد خلف سلامة: «التساهل هو: تسمُّح ناشئ عن نقصٍ في العلم، أو في الاحتياط، أو في الحدِّ، أو ناشئٌ عن زيادة في سلامة الصدر، وإحسانِ الظن بالرواة؛ فتفرع عن ذلك اعتماد بعض القواعد غير الصحيحة، مثل توثيق الراوي المجهول إذا لم يرو حديثاً منكراً»^(٢).

ويمكن أن نستخلص مما تقدم تعريفاً للتساهل في نقد الرجال، ألا وهو: «التسامح في اعتماد قواعد علم الجرح والتعديل وضوابطه، وألفاظه، المتعلقة بتوثيق الرواة».

(١) الجرح والتعديل بين النظرية والتطبيق، (ص: ٦٥).

(٢) لسان المحدثين، (ص: ٩٢٢-٩٢٣).

المبحث الأول

تقسيم أئمة النقد إلى متشدد ومعتدل ومتساهل

وبيان معنى التشدد والاعتدال في النقد وأشهر الأئمة الذين وصفوا بذلك
وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

تقسيم أئمة النقد إلى "متشدد"، "معتدل"، و"متساهل"

جاءت النصوص عن أئمة الجرح والتعديل تبين اعتبارهم لمناهج الأئمة في
حكمهم على الرواة من حيث "الشدة"، "التساهل"، و"الاعتدال"، فمن ذلك في باب
"التشدد":

- قال قرّة بن سليمان الجهضمي: قال لي مالك: «شعبتكم تشدّد في الرجال»^(١).
قلت: وهذا النص عن الإمام مالك يعد من أقدم النصوص حول مفردات هذا
التقسيم.

- وقال سفيان بن عيينة: «ما كان أشدّ انتقاد مالك للرجال، وأعلمه بشأنهم»^(٢).
قلت: وهذه اللفظة قد تدل على تعنت الإمام مالك، وربط هذه الشدة في النقد
بالعلم، فلا ينتقد أحداً إلا بعلم؛ لأن ابن عيينة قرنه في جملته بسعة علمه بشأن
الرجال، والله أعلم.

ومن ذلك في باب "الاعتدال":

- قال ابن المديني: «إذا اجتمع يحيى بن سعيد وابن مهدي على ترك رجل لم
أحدّث عنه؛ فإذا اختلفا أخذت بقول عبد الرحمن؛ لأنه أقصدهما، وكان في يحيى
تشدّد»^(٣).

(١) تهذيب الكمال، (٥٠٣/١٣)، والكمال في الضعفاء لابن عدي، (٢٢٥/٥).

(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (١١١/٢٧).

(٣) تاريخ بغداد، (٢٤٣/١٠)، وتهذيب الكمال، (١٧ / ٤٣٨).

- وقال الذهبي: «يعجبني كثيراً كلام أبي زرعة في الجرح والتعديل، يبين عليه الورع والمخبرة بخلاف رفيقه أبي حاتم؛ فإنه جراح»^(١).

ومن ذلك في باب "التساهل":

- قال أبو عمرو ابن الصلاح في "الحاكم النيسابوري"، "وابن حبان البستي": «وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به - يعني: الحاكم النيسابوري - ويُقَارِبُهُ فِي حُكْمِهِ "صحيح" أبي حاتم بن حبان البستي»^(٢).

- وقال عمرو بن حسن بن دحية: «وكم حسن الترمذي في كتابه من أحاديث موضوعة، وأسانيد واهية!»^(٣). إلى غير ذلك من تلك النصوص.

وقد قسم العلماء أئمة النقد باعتبار تشدهم وتساهلهم في نقد الرواة إلى "متشدد"، و"متساهل"، و"معتدل"، ويعد الإمام الذهبي هو أول من قعد لهذه القاعدة في كتابه "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل".

قال الإمام الذهبي: «اعلم - هداك الله - أن الذين قَبِلَ النَّاسُ قَوْلَهُمْ فِي الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: قَسَمَ تَكَلَّمُوا فِي أَكْثَرِ الرِّوَاةِ: كَابِنِ مَعِينٍ، وَأَبِي حَاتِمِ الرَّازِيِّ، وَقَسَمَ تَكَلَّمُوا فِي كَثِيرٍ مِنَ الرِّوَاةِ: كَمَالِكٍ، وَشُعْبَةَ. وَقَسَمَ تَكَلَّمُوا فِي الرَّجْلِ بَعْدَ الرَّجْلِ، كَابِنِ عَيْبَةَ، وَالشَّافِعِيَّ.

والكلُّ -أيضاً- على ثلاثة أقسام: قَسَمَ مِنْهُمْ مَتَعَنَّتْ فِي الْجَرَحِ، مَتَثَبَّتْ فِي التَّعْدِيلِ، يَغْمُزُ الرَّوَايَ بِالْغَلْطَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ، وَيُلَيِّنُ بِذَلِكَ حَدِيثَهُ، فَهَذَا إِذَا وَثَّقَ شَخْصًا فَعَضَّ عَلَى قَوْلِهِ بِنَاجِذِيكَ، وَتَمَسَكَ بِتَوْثِيقِهِ، وَإِذَا ضَعْفَ رَجُلًا فَانظُرْ هَلْ وَافَقَهُ غَيْرُهُ عَلَى تَضْعِيفِهِ؟ فَإِنْ وَافَقَهُ، وَلَمْ يُوثِقْ ذَاكَ أَحَدٌ مِنَ الْحَذَاقِ؛ فَهُوَ ضَعِيفٌ، وَإِنْ وَثَّقَهُ أَحَدٌ فَهَذَا الَّذِي قَالُوا فِيهِ: لَا يَقْبَلُ تَجْرِيحَهُ إِلَّا مَفْسَرًا، يَعْنِي: لَا يَكْفِي أَنْ يَقُولَ فِيهِ ابْنُ مَعِينٍ -مَثَلًا: هُوَ ضَعِيفٌ، وَلَمْ يُوَضَّحْ سَبَبُ ضَعْفِهِ، وَغَيْرِهِ قَدْ وَثَّقَهُ، فَمَثَلُ هَذَا

(١) سير أعلام النبلاء، (٨١/١٣).

(٢) مقدمة ابن الصلاح، (ص: ٨٩ - ٩٠).

(٣) نصب الراية، (٢/٢١٧).

يتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب، وابن معين، وأبو حاتم، والجورجاني: متعتون. وقسم في مقابلة هؤلاء: الترمذي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي بكر البيهقي: متساهلون. وقسم كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زرعة، وابن عدي: معتدلون، منصفون.

ثم قال: نشرع الآن بتسمية من كان إذا تكلم في الرجال قبل قوله، ورجع إلى نقده، ونسوق من يسر الله -تعالى- منهم على الطبقات والأزمنة، والله الموفق للسداد بمنه^(١).

ثم رتب الإمام الذهبي المتكلمين في الرواة على اثنتين وعشرين طبقة، ذكر في كل طبقة أشهر المتكلمين فيها، مبتدئاً بالصحابة الكرام، حتى طبقة شيوخه، وقد توفي الإمام الذهبي سنة (٧٤٨هـ)، وقد بلغ عدد الذين ذكرهم (٧١٥) إماماً، وهذا العدد غير قليل.

وقال -أيضاً: «فمنهم من نفسه حاد في الجرح، ومنهم من هو معتدل، ومنهم من هو متساهل: فالحاد فيهم: يحيى بن سعيد، وابن معين، وأبو حاتم، وابن خراش، وغيرهم. والمعتدل فيهم: أحمد بن حنبل، والبخاري، وأبو زرعة. والمتساهل: كالترمذي، والحاكم، والدارقطني في بعض الأوقات.

وقد يكون نفس الإمام فيما وافق مذهبه، أو في حال شيخه أطف منه فيما كان بخلاف ذلك، والعصمة للأنبياء والصدّيقين وحكام القسطنطينية، ولكن هذا الدين مؤيد، محفوظ من الله -تعالى، لم يجتمع علماءه على ضلالة، لا عمداً، ولا خطأ، فلا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة، وإنما يقع اختلافهم في مراتب القوة، أو مراتب الضعف، والحاكم منهم يتكلم بحسب اجتهاده، وقوة معارفه، فإن قدر خطؤه في نقده فله أجر واحد^(٢).

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، (ص: ١٧١ - ١٧٥).

(٢) الموقظة، (ص ٨٣ - ٨٤).

قلت: وقد تبعه على ذلك التقسيم من جاء بعده من الأئمة، كالحافظ بن حجر^(١)، وابن نصر الدين^(٢)، والإمام السخاوي^(٣)، واللكوني^(٤)، وظفر التهانوي^(٥)، وغيرهم.

المطلب الثاني

التشدد في نقد الرجال

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: تعريف التشدد في نقد الرجال:

أما من جهة اللغة فيعرف التشدد بأنه: «الصلابة، وهو نقيض اللين والتخفيف»^(٦).

وأما في عرف المحدثين فيُعرَّفُ بأنه: «الإسراف والتعنُّت في الجرح، بحيث يجرح الناقد الراوي، ويرد رواياته بأدنى جرح، ويغمره بالغلطتين، والثلاثة، ويلين حديثه، ويُطلق عليه ما لا ينبغي إطلاقه»^(٧).

المسألة الثانية: أسباب التشدد في نقد الرجال:

وهي كالآتي:

(١) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، (١/ ٤٨٢)، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، (ص: ١٧٨).

(٢) انظر: الرد الوافر، (ص: ٢١)، وابن نصر الدين هو: محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (ت: ٨٤٢ هـ) انظر: الأعلام للزركلي، (٦/ ٢٣٧).

(٣) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، (٤/ ٣٦٠-٣٥٩).

(٤) انظر: الرفع والتكميل، (ص: ٢٧٥-٣٣٢)، الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، (ص: ١٦١-١٨١).

(٥) قواعد في علوم الحديث، (ص: ١٧٨-١٩٧).

(٦) لسان العرب لابن منظور، (٧/ ٥٤).

(٧) انظر: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي، (ص: ١٧١)، والجرح والتعديل بين النظرية والتطبيق، (ص: ٥٠).

(١) المبالغة الناقد في الحفاظ على السنة، ورد الضعيف، ونفي الكذب عنها؛ فيحمله ذلك على تجريح الرواة بالقليل من الوهم، أو النسيان، أو الخطأ، فلا يكاد يُوثَّق أحدًا.

(٢) طبيعة الناقد بحيث يميل طبعه إلى التشدد، ومجانبة التساهل والاعتدال.

قال الإمام الذهبي في التعبير عن المتشدد بأنه: «حاد النفس»^(١).

(٣) اعتماد بعض القواعد التي تجانب حد الاعتدال، مثل القدح بخوارم المروءة، كمثّل شعبة بن الحجاج لما سُئل لم تركت حديث فلان؟ قال: «رأيتَه يركض على برنون، فتركته»^(٢)، ومن المعلوم أن الرواة لا يُجرحون بمثّل هذا.

(٤) التعصب والميل إلى مذهب أو طائفة معينة؛ فيحمله ذلك على التشدد في جرح مخالفيهم، مثل تحامل ابن خراش وابن عقدة على أهل السنة، أو تحامل نعيم ابن حماد على أهل الرأي.

قال اللكنوي: «واعلم أن من النقاد من له تعنت في جرح أهل بعض البلاد،

أو بعض المذاهب، لا في جرح الكل، فحينئذٍ يُنْفَح الأمر في ذلك الجرح»^(٣).
المسألة الثالثة: أشهر أئمة النقد الذين وصفوا بالتشدد:

(١) شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي:

قال قرّة بن سليمان الجهضمي: قال لي مالك: «شعبتكم تشدّد في

الرجال»^(٤).

(٢) الإمام مالك بن أنس:

قال سفيان بن عيينة: «ما كان أشدّ انتقاد مالك للرجال، وأعلمه بشأنهم»^(٥).

(١) الموقظة في مصطلح الحديث للذهبي، (ص ٨٢).

(٢) نزهة النظر، (ص ٦٩).

(٣) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، (ص: ٣٠٨).

(٤) تهذيب الكمال، (٥٠٣/١٣)، والكمال في الضعفاء لابن عدي، (٢٢٥/٥).

(٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (١١١/٢٧).

قلت: وهذه اللفظة قد تدل على تعنت الإمام مالك، وربط هذه الشدة في النقد بالعلم، فلا ينتقد أحدًا إلا بعلم؛ لأن ابن عيينة قرنه في جملته بسعة علمه بشأن الرجال، والله أعلم.

وقال ابن نمير: «ما أحدٌ قاسٍ قَوْلُهُ في الرِّجال غير مالك بن أنس، كان لا يُحَدِّثُ عَمَّنْ لَمْ يَكُنْ عنده، ولا يُحَدِّثُ عَمَّنْ ليس هو عنده صاحب حديثٍ»^(١).

٣ يحيى بن سعيد القطان:

قال ابن المديني: «إذا اجتمع يحيى بن سعيد وابن مهدي على ترك رجلٍ لم أُحَدِّثْ عنه؛ فإذا اختلفا أخذت بقول عبد الرحمن؛ لأنه أقصدهما، وكان في يحيى تَشَدُّدٌ»^(٢).

٤ عفان بن مسلم الصفار، وأبو نعيم الفضل بن دكين:

وقال أيضًا: «أبو نعيم وعفان: "صدوقان"، لا أقبل كلامهما في الرجال، هؤلاء لا يدعون أحدًا إلا وقعوا فيه»^(٣).

وقال الإمام أحمد لابنه صالح حين قدم من البصرة: «لِمَ لَمْ تَكْتَبْ عن عمرو ابن مرزوق؟ فقال: نُهَيْتُ، فقال: إِنَّ عَفَانَ كان يرضى عمرو بن مرزوق، ومن كان يرضى عَفَانَ!»^(٤).

٥ يحيى بن معين:

قال الذهبي: «وابن معين، وأبو حاتم، والجُوزْجانيّ متعنتون»^(٥).
قال شيخ الإسلام بن تيمية: «وابن معين، وأبو حاتم من أصعب الناس تزكية»^(٦).

(١) العلل ومعرفة الرجال، (ص: ٤١٧) رقم (١٧٣٤).

(٢) تاريخ بغداد، (٢٤٣/١٠)، وتهذيب الكمال، (١٧ / ٤٣٨).

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (٢٠ / ١٦٨).

(٤) الجرح والتعديل، (٦ / ٢٦٣).

(٥) ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل، (ص: ١٧١ - ١٧٥).

(٦) مجموع فتاوى ابن تيمية، (٢٤ / ٣٤٩).

(٦) علي بن عبد الله المدني:

قال أبو زرعة في "فضيل بن سليمان": «لبن الحديث، روى عنه علي بن المدني، وكان من المتشددين»^(١).

(٧) أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني:

قال الذهبي: «وابن معين، وأبو حاتم، والجوزجاني متعنتون»^(٢).

(٨) أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي:

قال شيخ الإسلام بن تيمية: «وابن معين، وأبو حاتم من أصعب الناس تزكية»^(٣).

وقال -أيضاً: «وأما قول أبي حاتم: «يكتب حديثه، ولا يحتج به»؛ فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال "الصحيحين"، وذلك أن شرطه في التعديل ضعف، والحب في اصطلاحه ليس هو الحب في جمهور أهل العلم»^(٤).
وقال الذهبي: «وابن معين، وأبو حاتم، والجوزجاني متعنتون»^(٥).

(٩) عبد الرحمن بن يوسف بن خراش:

قال الذهبي: «فالحاد فيهم: يحيى بن سعيد، وابن معين، وأبو حاتم، وابن خراش»^(٦).

(١٠) أحمد بن شعيب النسائي:

قال الحافظ محمد بن طاهر: «إن سعد بن علي الزنجاني سئل بمكة عن حال رجل من الرواة، فوثقه، فقيل له: إن أبا عبدالرحمن النسائي ضعفه، فقال

(١) الجرح والتعديل، (٧/ ٧٢).

(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، (ص: ١٧١ - ١٧٥).

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية، (٢٤ / ٣٤٩).

(٤) الفتاوى الكبرى لابن تيمية، (٣ / ٥٣).

(٥) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، (ص: ١٧١ - ١٧٥).

(٦) الموقظة، (ص: ٨٣ - ٨٤).

للسائل: يا بني، إنَّ لأبي عبدالرحمن في الرجال شرطاً أشد من شرط البخاري ومسلم»^(١).

قال الذهبي: «صَدَقَ؛ فَإِنَّهُ لَيِّنَ جَمَاعَةً مِنْ رِجَالِ صَاحِبِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ»^(٢).

المسألة الرابعة: موقف العلماء من أحكام المتشددين في نقد الرجال:
له حالتان:

الحالة الأولى: التوثيق:

فإذا وثَّق المتشدد راوياً فإن ذلك يعد من أعظم التوثيق، وأعلاه، حتى لو انفرد بهذا التوثيق.

قال الذهبي: «إِذَا وَثَّقَ شَخْصًا فَعُضَّ عَلَى قَوْلِهِ بِنَاجِذِيكَ، وَتَمَسَكَ بِتَوْثِيقِهِ»^(٣).

الحالة الثانية: التضعيف:

وله صورتان:

(١) أن تتعدد أقوال الأئمة في الراوي:

وقد بيَّن حكمه الإمام الذهبي، فقال: «وَإِذَا ضَعَّفَ رَجُلًا فَانظُرْ هَلْ وَافَقَهُ غَيْرُهُ عَلَى تَضْعِيفِهِ؟ فَإِنْ وَافَقَهُ، وَلَمْ يُوَثِّقْ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ الْحُذَّاقِ؛ فَهُوَ ضَعِيفٌ، وَإِنْ وَثَّقَهُ أَحَدٌ فَهُوَ الَّذِي قَالُوا فِيهِ: لَا يُقْبَلُ تَجْرِيحُهُ إِلَّا مَفْسَرًا - يَعْنِي: أَنَّهُ لَا يَكْفِي أَنْ يَقُولَ فِيهِ ابْنُ مَعِينٍ مَثَلًا: هُوَ ضَعِيفٌ، وَلَمْ يُوَضِّحْ سَبَبَ ضَعْفِهِ، وَغَيْرِهِ قَدْ وَثَّقَهُ، فَمَثَلُ هَذَا يُخْتَلَفُ فِي تَصْحِيحِ حَدِيثِهِ وَتَضْعِيفِهِ، وَهُوَ إِلَى الْحُسْنِ أَقْرَبُ»^(٤).

(٢) إذا لم يوجد في الراوي إلا تضعيف هذا الإمام المتشدد:

(١) شروط الأئمة الستة للحازمي، (ص: ٢١).

(٢) سير أعلام النبلاء، (١٣١/١٤).

(٣) ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل، (ص: ١٧١ - ١٧٢).

(٤) ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل، (ص: ١٧١ - ١٧٢).

فهذا يقبل قوله، ويعمل به، من باب الإعمال أولى من الإهمال، ثم إن قوله مبني على التحري والاحتياط؛ فيقدم.

المطلب الثالث

الاعتدال في نقد الرجال

ويشتمل على أربع مسائل:

المسألة الأولى: تعريف الاعتدال في نقد الرجال:

أما من جهة اللغة، فالعدل هو: ما قام في النفوس أنه مستقيم، والعدل من الناس هو: «المرضي في قوله وحكمه»^(١).

وأما في عرف المحدثين فهو: «الإنصاف، والتحري في الحكم على الرواة، وعدم التجريح إلا ببينة، أو التعديل إلا بمعرفة»^(٢).

المسألة الثانية: أسباب الاعتدال في النقد:

الإنصاف في الحكم والاعتدال في الرأي هو الأصل الذي أمر الله به، وأدلة ذلك أكثر من أن تحصى، منها قوله -تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠]، وقال -تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨] إلى غير ذلك.

المسألة الثالثة: أشهر الأئمة الذين وصفوا بالاعتدال في النقد:

أود التنبيه أولاً على أن جمهور أئمة النقد معدود في الموصوفين بالاعتدال في النقد.

قال الإمام الذهبي: «وَنَحْنُ لَا نَدَّعِي الْعِصْمَةَ فِي أُمَّةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، لَكِنْ هُمْ أَكْثَرُ النَّاسِ صَوَابًا، وَأَنْدَرُهُمْ خَطَا، وَأَشَدُّهُمْ إِنْصَافًا، وَأَبْعَدُهُمْ عَنِ النَّحَامِلِ، وَإِذَا اتَّقَوْا عَلَى تَعْدِيلٍ أَوْ جَرَحٍ فَتَمَسَّكْ بِهِ، وَاعْضُضْ عَلَيْهِ بِبِنَاذِيكَ، وَلَا تَتَجَاوَزْهُ فَتَنْدَمَ، وَمَنْ شَدَّ مِنْهُمْ فَلَا عِبْرَةَ بِهِ، فَخَلَّ عَنكَ الْعَنَاءُ، وَأَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا، فَوَاللَّهِ لَوْلَا

(١) لسان العرب، (٩ / ٨٣).

(٢) الموقظة:، (ص: ٨٣)، والجرح والتعديل بين النظرية والتطبيق، (ص: ٨٦).

الحَفَاطُ الْأَكْبَارُ لَخَطَبَتِ الزَّنَادِقَةُ عَلَى الْمَنَابِرِ، وَلِئِنْ خَطَبَ خَاطِبٌ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ فَإِنَّمَا هُوَ بِسَيْفِ الْإِسْلَامِ، وَبِلِسَانِ الشَّرِيعَةِ، وَبِجَاهِ السُّنَّةِ، وَبِإِظْهَارِ مَتَابَعَةِ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، فَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخِذْلَانِ»^(١).

وقال المعلمي اليماني: «ما اشتهر أنَّ فلانًا من الأئمة مُسَهِّلٌ، وفلانًا مُشَدِّدٌ - ليس على إطلاقه، فإنَّ منهم من يُسهلُ تارةً، ويُشددُ أخرى، بحسبِ أحوالٍ مختلفة، ومعرفةٍ هذا وغيره من صفات الأئمة التي لها أثر في أحكامهم، لا تحصل إلا باستقراء بالغ لأحكامهم، مع التدبير التام»^(٢).

وقد تقدم معنا -أيضًا- ذكر طبقات أئمة النقد، ومن إذا تكلم في الرجال قبل قوله، وقد عدَّهم الإمام الذهبي (٧١٥)، واختصرهم الحافظ السخاوي إلى (٢١٢)، وعند مقارنة هذا العدد بعدد من وصف بالتشدد أو التساهل على اختلاف في تحقق الوصف في بعضهم، وأثر ذلك في الجرح والتعديل نجد أنه نسبة ضئيلة جدًا، والحمد لله رب العالمين.

ومن أشهر من وصف بالاعتدال في النقد:

(١) عبد الرحمن بن مهدي:

قال ابن المديني: «إذا اجتمع يحيى بن سعيد وابن مهدي على ترك رجلٍ لم أُحَدِّثْ عنه، فإذا اختلفا؛ أخذت بقول عبد الرحمن؛ لأنه أقصدهما، وكان في يحيى تشدد»^(٣).

(٢) أبو زرعة الرازي:

قال الذهبي: «يعجبني كثيرًا كلام أبي زرعة في الجرح والتعديل، يبين عليه الورع والمخبرة، بخلاف رفيقه أبي حاتم؛ فإنه جراح»^(٤).

(١) سير أعلام النبلاء، (١١ / ٨٢).

(٢) مقدمة تحقيق "الفوائد المجموعة للشوكاني" للمعلمي اليماني، (ص: ٩).

(٣) تاريخ بغداد، (١٠/٢٤٣)، وتهذيب الكمال، (١٧ / ٤٣٨).

(٤) سير أعلام النبلاء، (١٣/٨١).

وقال -أيضاً: «والمعتدل فيهم: أحمد بن حنبل، والبخاري، وأبو زرعة»^(١).

(٣) سفيان الثوري، أحمد بن حنبل، والبخاري، وابن عدي:

قال الذهبي: «والبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبو زرعة، وابن عدي معتدلون منصفون»^(٢).

وقال ابن حجر: «ما حكى ابن منده عن الباوردي أن النسائي يُخْرِجُ أحاديث من لم يُجْمَع على تركه فإنه أراد بذلك إجماعاً خاصاً، وذلك أن كلَّ طبقةٍ من النقاد لا تخلو من متشددٍ، ومتوسط: فمن الأولى شعبة، وسفيان الثوري، وشعبة أشد منه. ومن الثانية: يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى أشد من عبد الرحمن. ومن الثالثة: يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، ويحيى أشد من أحمد. ومن الرابعة: أبو حاتم، والبخاري، وأبو حاتم أشد من البخاري»^(٣).

المسألة الرابعة: موقف العلماء من أحكام المعتدلين في الجرح والتعديل:

قال الإمام الذهبي في بيان حكم أقوالهم: «قسمٌ معتدلٌ منصفٌ قَبِلَ العلماء أقوالهم، وارتضوها، فلا يُضَعِّفون إلا بجرح، ولا يُعَدِّلون إلا بمعرفة»^(٤).

(١) الموقظة، (ص ٨٣ - ٨٤).

(٢) ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل، (ص: ١٧١ - ١٧٥).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح، (١ / ٤٨٢).

(٤) الموقظة، (ص ٨٣).

المبحث الثاني

الوصف التساهل في نقد الرجال في القرنين الثالث والرابع الهجريين

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

أسباب التساهل في نقد الرجال وبيان أقسامه

يرجع التساهل في نقد الرجال إلى عدة أسباب، من أهمها:

السبب الأول: التساهل في قواعد علم الجرح والتعديل وضوابطه، وذلك باختيار قواعد وضوابط للنقد مبنية على حسن الظن، تثمر أحكاماً فرعية تجانب حد الاعتدال، فترفع رتبة الراوي، أو السند، أو الحديث عن الرتبة التي يستحقها بحسب القواعد المعتدلة، مثل قاعدة ابن حبان في توثيق المجاهيل «العدل من لم يعرف بجرح»^(١).

السبب الثاني: التساهل في استعمال مصطلحات مراتب علم الجرح والتعديل وألفاظه في معنى غير معناه الذي استعمله به الجمهور، مثل: إطلاق ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم كلمة "صحيح" على "الحديث الحسن"، كما يطلقها على "الحديث الصحيح"، أو إطلاق العجلي على كثير الرواة الضعفاء أو في مرتبة الاعتبار أنهم ثقات.

ويدخل في هذا السبب التلطف في أحكام الناقد على الرواة، كما هو منهج الإمام البخاري، وتلميذه الإمام البزار في ألفاظ الجرح والتعديل.

السبب الثالث: التوثيق الضمني للرواة، وذلك من خلال اشتراط أحد الأئمة الصحة في كتابه أو الحكم على الحديث بأنه صحيح، أو الحكم على الحديث بأن رجاله كلهم ثقات، ونحو ذلك من الأحكام، وعند النظر في حكمه على الحديث نجده يحكم عليه باعتبار أصل الحديث، وما له من شواهد ومتابعات، دون النظر إلى

(١) الثقات، (١/ ١١ - ١٣).

سند هذا الحديث بفرده، وهذا السبب يعد من أكثر الأسباب التي وقفت عليها وكانت سبباً في الحكم على أئمة النقد بالتساهل في التوثيق، ومن الأمثلة على ذلك تصحيح الترمذي وتحسينه، وإيراد ابن حبان وابن خزيمة لأحاديث الضعفاء غير المجاهيل في صحيحيهما، وقول الدارقطني في السنن: «وهذا الإسناد رجاله كلهم ثقات».

السبب الرابع: التعصب، والميل إلى مذهب معين، أو طائفة معينة. قال الذهبي: «وقد يكون نَفَسُ الإمام فيما وافق مذهبه، أو في حال شيخه ألطف منه فيما كان بخلاف ذلك»^(١).

وقال ابن حجر مبيناً أسباب الخطأ في الجرح: «والآفة تدخل في هذا تارة من الهوى، والغرض الفاسد، وكلام المتقدمين سالم من هذا غالباً، وتارة من المخالفة في العقائد، وهو موجود قديماً وحديثاً»^(٢).

قلت: ومن أشهر الأمثلة على ذلك في باب التساهل في النقد إخراج الحاكم النيسابوري لكثير من أحاديث فضائل آل البيت في "المستدرك" وأغلبها يدور بين الضعيف والمتروك، وقد تصل إلى الوضع، كما سيأتي معنا في الدراسة التطبيقية لبعض النماذج في ذلك.

قلت: ومما سبق يمكننا أن نقسم التساهل في نقد الرجال إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: التساهل في اعتماد قواعد وضوابط تجانب حد الاعتدال.

القسم الثاني: التساهل في استعمال ألفاظ مراتب علم الجرح والتعديل.

القسم الثالث: التساهل المترتب على التوثيق الضمني للرواة.

(١) الموقظة في علم مصطلح الحديث، (ص ٨٤).

(٢) نزهة النظر، (ص ٦٩).

المطلب الثاني

أئمة النقد الذين وصفوا بالتساهل في نقد الرجال

في القرنين الثالث والرابع الهجريين

وقبل أن أذكر هؤلاء الأئمة أرى أنه من الضرورة بمكان أن أبدأ بمقدمتين

هامتين:

المقدمة الأولى: ضوابط الوصف بالتساهل في نقد الرجال:

فإن التساهل في نقد الرجال يخالف الأصل الذي عليه أئمة الجرح والتعديل من التحري والانصاف في الحكم على الراوي والمروي؛ لذا فإن وصف أحد الأئمة بالتساهل في نقد رجال أمر من الخطورة بمكان، وقد يترتب عليه رد أحكامه في الرواة ورد مروياته؛ لذا ينبغي أن يضبط الوصف بالتساهل في نقد الرجال بالضوابط التالية:

- (١) أن وصف أحد الأئمة بالتساهل في النقد لا يكون إلا بتتصيص أحد العلماء المعبرين قديماً وحديثاً، أو بالاستقراء التام لأقوال هذا الإمام، أو بتصريح الناقد بالتزامه قاعدة فيها تساهل، كقاعدة ابن حبان في توثيق المجاهيل.
- (٢) أن إطلاق وصف التساهل على إمام ناقد لا يكون إلا بالتزام ما وصف من أجله بالتساهل، بحيث يصبح صفة ملازمة له في غالب أقواله وأحكامه في النقد، ولو في طائفة معينة من الرواة.
- (٣) أن الوصف بالتساهل وإن كان باعتبار الغالب من حال الناقد إلا أنه لا يمنع من أن يتشدد، أو يعتدل في بعض الأوقات، أو البلدان، أو في طائفة معينة من الرواة، كما هو الحال في ابن حبان البستي يتساهل مع المجاهيل، ويتشدد فيمن ذكر بجرح أو تعديل.
- (٤) لا يعتبر وصف بعض النقاد بالتساهل مانعاً من كونهم أئمة في هذا الفن؛ فإن الخطأ لا يسلم منه أحد، والعصمة المطلقة للأنبياء خاصة، والدين مؤيد محفوظ من الله -تعالى-

قال وكيع: «ومن يسلم من الغلط؟»^(١).

وقال ابن المبارك: «من ذا سلم من الوهم؟»^(٢).

وقال الإمام أحمد: «من يعرى من الخطأ والتصحيح؟»^(٣).

(٥) ليس معنى التساهل عند النقاد التهاون، والتلاعب، وتغيير الحقائق عمدًا،

وإنما هو منهج لبعض الأئمة، أثمر أحكامًا فرعية تجانب حد الاعتدال.

(٦) أن الأصل أن يتلازم التساهل في نقد الرواة مع التساهل في نقد الأحاديث،

فإذا وجد أحدهما عند ناقد بعينه وُجد عنده ثانيهما؛ ولكن ذلك التلازم لا

يُطرد.

المقدمة الثانية: بيان المراد من القرنين الثالث والرابع الهجريين:

تعددت أقوال أهل العلم في تحديد مدة "القرن" إلى أقوال متباينة في الطول

والقصر، والذي عليه أكثر العلماء قولان: أن القرن "مائة عام"، أو "الأمة

المتعاصرون في الزمن الواحد"^(٤).

والذي سنسير عليه في دراستنا هذه - بإذن الله - تعالى - أن القرن "مائة

عام"، وعليه فإن التحديد الزمني للقرنين الثالث والرابع الهجري يشمل ما يأتي:

(١) من عاش في الفترة من عام (مائتين وواحد) للهجرة إلى عام (أربعمائة) للهجرة

تقريبًا.

(٢) من كانت وفاته في تلك المدة المحددة، وإن ولد قبلها.

(١) تاريخ بغداد، (١١ / ٤٥٢).

(٢) لسان الميزان لابن حجر، (١ / ١٠٩).

(٣) تهذيب الكمال، (٣١ / ٣٣٨).

(٤) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، (٤ / ٥١)، لسان العرب، (١٣ / ٣٣٤)، تفسير

القرطبي، (٦ / ٣٩١)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، (٢ / ٢٦٨)، فتح

الباري، (١ / ١٧٢)، تاج العروس، (٣٥ / ٥٣٠)

٣) من قضى معظم حياته في تلك المدة المحددة، وكانت وفاته بعد الأربعمئة بقليل.

قلت: وبناء على ذلك يمكننا أن نحدد الأئمة الذين وصفوا بالتساهل في القرنين الثالث والرابع الهجريين، وهم على النحو الآتي.

أولاً: الأئمة الجرح والتعديل الذين وصفوا بالتساهل في القرن الثالث الهجري:

١) أحمد بن عبد الله بن صالح، أبو الحسن العجلي (ت: ٢٦١هـ).

٢) محمد بن عيسى بن يزيد بن سؤرة، أبو عيسى الترمذي (ت: ٢٧٩هـ).

٣) أحمد بن عمرو بن عب دالخالق، أبو بكر البزار (ت: ٢٩٢هـ).

ثانياً: أئمة الجرح والتعديل الذين وصفوا بالتساهل في القرن الرابع الهجري:

٤) أحمد بن شعيب بن علي بن سنان، أبو عبد الرحمن النسائي (ت: ٣٠٣هـ).

٥) محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر الطبري البغدادي (ت: ٣١٠هـ).

٦) محمد بن إسحاق بن خزيمة، أبو بكر السلمي النيسابوري (ت: ٣١١هـ).

٧) محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، أبو حاتم السجستاني (ت: ٣٤٥هـ).

٨) علي بن عمر بن أحمد، أبو الحسن الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ).

٩) محمد بن عبد الله بن حمدويه، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ).

المطلب الثالث

بداية ظهور والتساهل في نقد الرجال

تقدم معنا عند الحديث عن علم الجرح والتعديل أن النقد نشأ مقترناً بالرواية؛ لذلك فإننا نستطيع القول بأن الأصل أنه لا يوجد عصرٌ محدّدٌ لبداية ظهور التشدد، أو الاعتدال، أو التساهل، بل هو مقترنٌ ببداية ظهور النقد، لكننا -أيضاً- نستطيع التوصل من خلال نصوص أئمة النقد إلى عدة نتائج:

١) أن التشدد والاعتدال موجودٌ في كل طبقةٍ من طبقات النقاد.

وقد تقدم معنا كلام الأئمة: النسائي، والذهبي، وابن حجر، حول هذا المعنى:

- قال النسائي: «لا يُترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه، فأما إذا وثَّقه ابن مهدي، وضعَّفه يحيى القطان مثلاً؛ فإنه لا يُترك؛ لما عُرف من تشديد يحيى»^(١).

- وقال الذهبي: «هذا الدين مؤيِّدٌ محفوظٌ من الله -تعالى، لم يجتمع علماءؤه على ضلالةٍ، لا عمدًا، ولا خطأً، فلا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة، وإنما يقع اختلافهم في مراتب القوة، أو مراتب الضعف، والحاكم منهم يتكلم بحسب اجتهاده وقوة معارفه، فإن قُدِّرَ الخطأ في نقده فله أجرٌ واحد»^(٢).

- وقال ابن حجر: «قال الذهبي - وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال: «لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة». ولهذا كان مذهب النسائي: أن لا يُترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه»^(٣).

- وقال الحافظ -أيضًا: «ما حكى ابن منده عن الباؤردي أن النسائي يُخْرِج أحاديث من لم يُجمَع على تركه فإنه أراد بذلك إجماعًا خاصًا، وذلك أن كل طبقةٍ من النقاد لا تخلو من متشدِّدٍ ومتوسط...»^(٤).

٢) التأخر النسبي لظهور التساهل في النقد عن التشدد والاعتدال. ويدل على ذلك أمور، منها:

- أن أغلب النصوص الواردة عن المتقدمين من الأئمة تدور حول التشدد.
- أن أسماء الأئمة الذين وصفوا بالتساهل في النقد متأخرون نسبيًا عن أولئك الذين وصفوا بالتشدد والاعتدال، وإن كان بعض أنواع التساهل في بعض أنواع علوم الحديث ظهر عند المتقدمين إلا أنه قليل جدًا.

(١) شروط الأئمة الستة للحازمي، (ص: ٢١).

(٢) الموقظة، (ص: ٨٤).

(٣) نزهة النظر، (ص: ٦٩).

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح، (١/ ٤٨٢).

٣) التساهل عند المتأخرين أكثر منه عند المتقدمين في الجملة.

قال الذهبي: «وقد اشتهر عند طوائف من المتأخرين إطلاق اسم الثقة على من لم يجرح مع ارتفاع الجهالة عنه، وهذا يسمى مستورا، ويسمى محله الصدق، ويقال فيه: شيخ...»^(١).

وقال ابن حجر: «كان المتقدمون يتحرزون عن الشيء اليسير من التساهل»^(٢).

وقال المعلمي اليماني: "وتحسين المتأخرين فيه نظر" ^(٣).

(١) الموقظة، (ص: ٧٨).

(٢) هدي الساري مقدمة فتح الباري، (١/٤٥٣).

(٣) الأنوار الكاشفة، (ص: ٢٩).

المبحث الثالث

أثر الوصف بالتساهل في نقد الرجال

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

أثر الوصف بالتساهل في نقد الرجال من جهة التأصيل

أقصد به أقوال علماء الحديث التي تبين أثر وصف إمام بالتساهل في نقد الرجال.

وقبل البدء في دراسة أثر الوصف بالتساهل في نقد الرجال نذكر بعض المقدمات الهامة.

المقدمة الأولى: الأصل اعتماد كلام أئمة الجرح والتعديل إلا من شذ منهم:

قال الإمام الذهبي: «ونحن لا ندعي العصمة في أئمة الجرح والتعديل، لكنهم أكثر الناس صواباً، وأندرهم خطأً، وأشدهم إنصافاً، وأبعدهم عن التحامل، وإذا اتفقوا على تعديل أو جرح فتمسك به، واعضض عليه بناجذيك، ولا تتجاوزه فتندم، ومن شذ منهم فلا عبء به، فحلّ عنك العناء، وأعط القوس باريها، فوالله لولا الحفاظ الأكابر لخطبت الزنادقة على المنابر، ولئن خطب خاطب من أهل البدع فإنما هو بسيف الإسلام، ولبسان الشريعة، وبجاه السنة، وبإظهار متابعة ما جاء به الرسول، فنعوذ بالله من الخذلان»^(١).

وقال الإمام السخاوي بعد أن ذكر كلام الإمام الذهبي حول تقسيم الأئمة إلى متشدد، ومتساهل، ومعتدل: «ولوجود المتشدد ومقابله نشأ التوقف في أشياء من الطرفين، بل ربّما رُدَّ كلام كلٍّ من المعدل والجرح مع جلالته، وإمامته، ونقده، وديانته؛ إمّا لانفراده عن أئمة الجرح والتعديل، كالتشافعي في إبراهيم بن أبي يحيى؛ فإنّه كما قال النووي: «لم يوثقه غيره، وهو ضعيف باتفاق المحدثين»، أو لتحامله،

(١) سير أعلام النبلاء، (١١/٨٢).

كالإمام النَّسَائِي فِي أَحْمَد بن صالح المصريّ الحافظ المعروف بابن الطَّبْرِي، حيث جرحه فيما نقله عنه ابن عبد الكريم بقوله: «ليس بثقة، ولا مأمون، تركه محمد بن يحيى، ورماه يحيى بالكذب»^(١).

المقدمة الثانية: أنّ تقسيم أئمة النقد إلى متشدد، ومعتدل، ومتساهل إنما هو باعتبار الأغلب من أحوالهم:

وينبني على ذلك أن وصف الإمام بالتشدد لا يعني إهدار تضعيفه بالكلية، وكذلك وصفه بالتساهل لا يعني إهدار توثيقه بالكلية، وكذلك وصفه بالاعتدال لا يعني اعتماد حكمه مطلقاً.

قال المعلمي: «ما اشتهر من أن فلاناً من الأئمة مسهلٌ، وفلاناً متشددٌ ليس على إطلاقه، فإنّ منهم من يسهل تارةً، ويشدد تارةً، بحسب أحوال مختلفة، ومعرفة هذا وغيره من صفات الأئمة التي لها أثر في أحكامهم لا تحصل إلا باستقراء بالغ لأحكامهم مع التدبر التام»^(٢).

وقال د/قاسم علي سعد: «لا يقتضي الوصف بالاعتدال أن يكون كلام الجرح والمعدل كله منصفاً معتدلاً، بل يقصد الغالب؛ وذلك لأن كثيراً من المعتدلين قد يتشددون، أو يتساهلون أحياناً، كما أن بعض المتساهلين قد يتعنون، وبعض المتشددين قد يتسمحون»^(٣).

المقدمة الثالثة: أن تقسيم أئمة الجرح والتعديل إلى متشدد، ومعتدل، ومتساهل، إنما هو أحد قرائن الترجيح بين أقوال الأئمة المتعارضة:

وينبني على ذلك عدم صحة اعتباره فقط دون النظر في سائر قرائن الترجيح المرتبطة بقضية الموازنة بين أقوال أئمة النقد، كمثّل مقدار معرفة كل واحد من أولئك النقاد بذلك الراوي، ومعرفة مراتبهم في الاجتهاد والتقليد، واحتمال تقليد

(١) فتح المغيبي بشرح ألفية الحديث، (٤/٣٦٠ - ٣٦١).

(٢) مقدمة الفوائد المجموعة، (ص: ٩).

(٣) مباحث في علم الجرح والتعديل، (ص ١٣٣).

بعضهم بعضاً، وعددهم، ومنازلهم بين النقاد، ومقدار ما ذكروه لذلك الحكم من تفصيل، وتفسير... إلى غير ذلك.

المقدمة الرابعة: هل يلزم من التساهل في نقد الرجال التساهل في نقد الأحاديث؟: تقدم معنا عند دراسة نشأة علم الجرح والتعديل أن أئمة الحديث ربطوا قبول الأحاديث وردها بنظرية الإسناد، والحكم على الإسناد مبناه في المقام الأول على الحكم على الرجال؛ فمتى ما وجد التساهل في نقد الرواة فسيؤدي إلى التساهل في نقد الأحاديث، ومن هنا نشأ التلازم بين التساهل في نقد الرواة والتساهل في نقد الأحاديث، ولكن مما يلاحظ أن ذلك التلازم لا يطرده، فقد يتساهل الناقد في نقد الأحاديث أكثر من تساهله في نقد الرجال، كما يظهر جلياً في "المستدرك" للحاكم النيسابوري، لكننا نستطيع أن نقول في الجملة: «إنَّ كل متساهل في نقد الرجال متساهل في نقد الروايات، وليس كل متساهل في نقد الروايات متساهلاً بنفس القدر في نقد الرجال».

وأما أثر الوصف بالتساهل في نقد الرجال من جهة التأصيل فيمكن تقسيم هذا الأثر إلى قسمين: القسم الأول: أثره في نقد رواة الأحاديث. القسم الثاني: أثره في نقد الأحاديث.

أما القسم الأول: أثره في نقد رواة الأحاديث فله حالتان:

الحالة الأولى: عند تعارض الجرح والتعديل:

الأصل تقديم قول المعتدل على المتساهل أو المتشدد، لكن لا بد أن يكون ذلك -أيضاً- متزامناً مع مراعاة باقي قرائن الترجيح.

قال ابن المديني: «إذا اجتمع يحيى بن سعيد وعبدالرحمن بن مهدي على ترك رجل لم أحدث عنه، فإذا اختلفا أخذت بقول عبدالرحمن؛ لأنه أقصدهما، وكان في يحيى تشدد»^(١).

(١) تاريخ بغداد، (١٠/٢٤٣).

وقال الإمام الذهبي عند تعقيده لتقسيم الأئمة إلى متشدد، ومعتدل، ومتساهل: «قسم منهم في الجرح مثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلظتين والثلاث، ويلين بذلك حديثه، فهذا إذا وثق شخصاً فعرض على قوله بناجذيك، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه، ولم يوثق ذلك أحد من الحذاق؛ فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه: "لا يقبل تجرحه إلا مُفسِّراً"، يعني: لا يكفي أن يقول فيه ابن معين - مثلاً: هو ضعيف، ولم يوضح سبب ضعفه، وغيره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب»^(١).

قلت: وقد قاس الدكتور عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف حكم المتساهل على حكم المتعنت، فقال: «فائدة هذا التقسيم: النظر في أقوال الأئمة عند إرادة الحكم على الراوي... ثم ذكر كلام الإمام الذهبي السابق في المتشدد، ثم قال: وإذا جاء التوثيق من المتساهلين فإنه يُنظر: هل وافقهم أحد من الأئمة الآخرين على ذلك؟ فإن وافقهم أحد أخذ بقولهم، وإن انفرد أحدهم بذلك التوثيق فإنه لا يُسلم له؛ فإن من عادة ابن حبان توثيق المجاهيل. وأما الجرح فليسوا فيه على منهج واحد، بل منهم من يتساهل مع الضعفاء -أيضاً، كالعجلي، ومنهم من يتعنت أحياناً، كابن حبان؛ ولذلك يتعقبه الذهبي على التعنت في مواضع كثيرة، وأما المعتدلون المنصفون، فإنه يُعتمد على أقوالهم في الحكم على الرواة جرحاً وتعديلاً، ما لم يعارض توثيقهم بجرح مفسر خال من التعنت والتشدد؛ فإنه يقدم على التوثيق»^(٢).

وقال الحافظ ابن حجر: «وينبغي أن لا يُقبل الجرح والتعديل إلا من عدلٍ مُتَيَقِّظٍ، فلا يُقبل جرح من أفرط فيه، فَجَرَحَ بما لا يقتضي ردَّ حديث المحدث، كما لا تُقبل تركية من أخذ بمجرد الظاهر؛ فأطلق التركية.

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، (ص: ١٧١ - ١٧٢).

(٢) ضوابط الجرح والتعديل، (ص: ٦١).

وقال الذهبي - وهو من أهل الاستقراء التَّامِّ في نقد الرجال: «لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قطُّ على توثيقٍ ضعيفٍ، ولا على تضعيفٍ ثقةٍ»؛ ولهذا كان مذهب النسائي «أن لا يُتْرَكُ حديثُ الرجلِ حتَّى يجتمعَ الجميعُ على تَرْكِهِ»^(١).
قلت: وقوله: «فلا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة»

يحتمل أحد معنيين:

(أ) إجماعٌ خاصٌّ بكل طبقةٍ من طبقات النقاد، ويؤيد هذا المعنى ما قاله الحافظ ابن حجر - تعليقا على كلام الذهبي: «ولهذا كان مذهب النسائي أن لا يُتْرَكُ حديثُ الرجلِ حتَّى يجتمعَ الجميعُ على تَرْكِهِ»^(٢).

(ب) أن لفظ "اثنان" المراد بها: الجميع، قال عبد الفتاح أبو غدة: «ومعنى كلام الذهبي: أنه لم يقع الاتفاق من العلماء على توثيق ضعيف، بل إذا وثَّقه بعضهم ضعَّفه غيرهم، كما لم يقع الاتفاق من العلماء على تضعيف ثقة، فإذا ضعفه بعضهم وثَّقه غيرهم فلم يتفقوا على خلاف الواقع في جرح راوٍ أو تعديله، ولفظ "اثنان" في كلامه المراد بها: "الجميع" كقولهم: هذا أمرٌ لا يختلف فيه اثنان، أي: يتفق عليه الجميع، ولا ينازع فيه أحد»^(٣).

وقال الحافظ ابن حجر: «وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل، فإنَّه إن عدلَّ أحدًا بغير تثبت كان كالمثبت حكماً ليس بثابت، فيخشى عليه أن يدخل في زمرة من روى حديثاً وهو يظن أنه كذب، وإن جرح بغير تحرزٍ أقدم على الطعن في مسلمٍ بريء من ذلك، ووسمه بميسمٍ سوءٍ، يبقى عليه عاره أبداً»^(٤).

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، (ص: ١٧٧ - ١٧٨).

(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، (ص: ١٧٨).

(٣) انظر تعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على رسالة "المتكلمون في الرجال" للسخاوي، (ص: ١٤٣).

(٤) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، (ص: ١٧٨).

الحالة الثانية: إذا انفرد من وصف بالتساهل في النقد:

الأصل أن لا يهدر كلام المتساهل بالكلية عند التفرد، ولكني وجدت تبايناً في أقوال العلماء بين المتشدد والمتساهل في حالة الانفراد:

قال الشيخ مصطفى بن إسماعيل أبو الحسن المأربي: «ولا بد أن يعلم أن كلام المتشدد والمتساهل لا يهدر بالمرّة إذا انفرد بالكلام على الراوي، والمتأمل في صنيع الحافظين: "الذهبي"، "وابن حجر" يجد اعتمادهما كلام المتشدد أكثر من اعتمادهما كلام المتساهل، لكن يُردُّ كلام المتشدد أو المتساهل إذا عارضه معتدل، ولم يظهر للمتشدد دليل»^(١).

وسئِلَ -أيضاً: إذا لم نجد للراوي في ترجمته إلا تجريح متشددٍ، أو توثيق متساهلٍ؛ فما الحكم؟

فقال: «إذا نظر الطالب في الترجمة فلم يجد -مثلاً- إلا قول القطان بأن الراوي ضعيف، ووجد توثيق ابن حبان للراوي، أو توثيق الحاكم؛ فيقدم كلام القطان؛ لأننا لو فرضنا أن ابن حبان قد تفرد أحدهما بهذا القول، ولم يكن له معارض؛ فنحن لا نعتمد كلامه كاملاً، وهذا ما لمستّه من صنيع الحافظ عند تعليقي على أحكامه في "التقريب"، فتراه يترجم لمن انفرد بتوثيقه أحد المتساهلين مرة "بالجهالة"، ومرة بقوله "مقبول"، ونادراً ما يقول: "صدوق"، هذا إذا انفرد المتساهل، فكيف إذا قوبل بالمخالف له من المتشددين؟ لا سيما إذا فسّر جرحه بكون الراوي سيئ الحفظ، مع العلم بأن سوء الحفظ لا ينافي العدالة، فمن الممكن أن يحمل توثيق من وثق من المتساهلين على العدالة في الدين، وبهذا فلا تكون هناك معارضة، ولا يقال: إن الرجل إذا ثبتت له منزلة الثقة فلا يزحزح عنها إلا بأمر جلي مفسر؛ لأننا نقول: بأن مرتبة الثقة لم تثبت بعد بقول المتساهل، وقولهم: الراوي إذا ثبتت له منزلة الثقة فلا يزحزح عنها إلا بأمر جلي - محله إذا ثبتت

(١) إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة الجرح والتعديل، (١/ ٨٠) السؤال (٨).

منزلة الثقة له بالشهرة، أو بقول أهل الاعتدال، أو بقول جمهور الأئمة، لا ما إذا اختلف إمامان فيه بين موثّق ومضعّف، أما إذا انفرد متشدد بالجرح، ولم يخالف؛ فالظاهر اعتماده، بخلاف انفرد المتساهل، والله أعلم»^(١).

قلت: وتقدم معنا كلام الدكتور عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف: «وإن انفرد أحدهم بذلك التوثيق فإنه لا يُسَلَّم له؛ فإن من عادة ابن حبان توثيق المجاهيل، وأما الجرح فليسوا فيه على منهج واحد، بل منهم من يتساهل مع الضعفاء -أيضاً، كالعجلي.

ومنهم من يتعنّت أحياناً، كابن حبان، ولذلك يتعقّبه الذهبي على التعنّت في مواضع كثيرة»^(٢).

قلت: وأما القول بقبول المتشدد إذا انفرد يشهد له -أيضاً- كلام الحافظ بن حجر فيمن جرح جرحاً مُجملاً خلا من التعديل، حيث قال: «فإن خلا المجروح عن التعديل، قبل الجرح فيه مُجملاً غير مبين السبب، إذا صدر من عارف على المختار؛ لأنه إذا لم يكن فيه تعديل، فهو في حيز المجهول، وإعمال قول المجرح أولى من إهماله»^(٣).

القسم الثاني: أثره في نقد الأحاديث:
ويظهر ذلك في النقاط التالية:

أولاً: رفع رتبة الحديث إلى رتبة أعلى من رتبته التي يستحقها، وهذا قد يؤدي إلى:
١- التساهل في الحكم على الأحاديث بالحسن أو بالصحة، واعتقاد ما يترتب عليها من أحكام وتشريعات.

٢- التساهل في باب تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات.

(١) إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة الجرح والتعديل، (١: ١٧٢-١٧١) السؤال (٥٠).

(٢) ضوابط الجرح والتعديل، (ص: ٦١).

(٣) نزهة النظر، (ص: ٢٥٨).

٣-التساهل في دفع الشذوذ والنيكاراة عن كثير من الأحاديث التي استنكرها علماء العلل، وجهابذة الصناعة الحديثية.
ثانياً: فتح الباب أمام أهل البدع والأهواء للاستدلال على بدعهم وأهواءهم بأحاديث رواها بعض المتساهلين، كالحاكم النيسابوري -مثلاً- في "المستدرك" عندما روى العديد من الأحاديث في فضائل علي وآل البيت يتشدد بها الشيعة، وهي ضعيفة عند أهل السنة.

المطلب الثاني

أثر الوصف بالتساهل في النقد من جهة الدراسة التطبيقية

للأئمة الذين وصفوا بالتساهل

ويمكن تقسيم هذا الأثر إلى قسمين:

القسم الأول: أثره في نقد رواة الأحاديث:

من خلال الدراسة التطبيقية نجد أن أغلب الأئمة الذين وصفوا بالتساهل في نقد الرجال عندما يوردون أحاديث لرواة متكلم فيهم، سواء كان في باب الجهالة، أو رواة ضعفاء - إنما هي أحاديث لها شواهد، ومتابعات، وقرائن تتقوى بها، وإن كان بعضها لا يسلم من الضعف، ولكنها قليلة، عدا الحاكم النيسابوري في كتابه المستدرك؛ فإن نسبة الأحاديث الضعيفة التي ليس لها ما يقويها أكثر، وأشد ضعفاً، بل يوجد به أحاديث موضوعة.

القسم الثاني: أثره في نقد الرجال:

وهو على قسمين:

القسم الأول: أئمة وصفوا بالتساهل في النقد، ولهم كتب نصوا فيها على أحكامهم في الرواة، فنجد أن الأئمة يذكرون أقوالهم، ولكنهم يتوقفون فيها عند الانفراد، فيعتبرون بها فقط، فعلى سبيل المثال:

(١) توثيق العجلي، سواء انفرد به، أو مع ذكر ابن حبان للراوي في الثقات، كثيراً ما يقول الحافظ ابن حجر: «وثقه العجلي»، «مقبول»، وكثيراً ما يقول الإمام الذهبي: «وثق».

(٢) توثيق النسائي للمجاهيل في طبقة التابعين.

كثيراً ما يقول الحافظان الذهبي وابن حجر: «وثقه النسائي»، «مقبول».

(٣) توثيق الدارقطني للمجاهيل في طبقة التابعين.

كثيراً ما يقول الحافظان الذهبي وابن حجر: «وثقه الدارقطني»، «مقبول»،

وأحياناً: «صدوق».

القسم الثاني: أئمة وصفوا بالتساهل في النقد، ولم نقف لهم على كتب تجمع أقوالهم في رواة الأحاديث، وإنما تؤخذ أقوالهم من خلال أحكامهم على الأحاديث، وهذا ما يعبر عنه بالتوثيق الضمني، وهؤلاء تباينت مناهج الأئمة فيهم؛ فعلى سبيل المثال:

(١) اعتنى العلماء بأقوال الإمام الترمذي في الرجال وأحكامه على الأحاديث.

(٢) اعتنى العلماء بأقوال الدارقطني في الرجال في "السنن" أكثر من عنايتهم بأحكامه من خلال التوثيق الضمني لأحاديث "السنن".

(٣) اعتنى العلماء بأقوال البزار في الرجال وحكمه على الأحاديث في "المسند".

(٤) اعتنى مغلطي ببيان من خرج له ابن خزيمة، وابن حبان في "الصحيح"، والحاكم في "المستدرک"، وتبعه على ذلك الحافظ بن حجر، ولكنه لا يؤثر في حكمه على الراوي إلا من باب الاعتبار.

(٥) اعتنى العلماء بأقوال ابن جرير الطبري في الرجال؛ لأنها توافق الجمهور، ولكن أحكامه على الأحاديث من أهم أسباب وصفه بالتساهل.

الخاتمة

من أهم النتائج التي توصلت إليها:

- (١) تقسيم أئمة الجرح والتعديل إلى: معتدل، ومتشدد، ومتساهل - يعد أحد قرائن الترجيح التي اعتمدها أئمة الحديث عند التعارض بين أقوال أئمة الجرح والتعديل، وإن كان الإمام الذهبي أول من أصلها كقاعدة من قواعد علم الجرح والتعديل في كتابه "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل".
- (٢) أما الاعتدال فهو: «الإنصاف والتحري في الحكم على الرواة، وعدم التجريح إلا ببينة، أو التعديل إلا بمعرفة».
- (٣) وأما التشدد فهو: «الإسراف، والتعنت في الجرح، بحيث يجرح الناقد الراوي، ويرد رواياته بأدنى جرح، ويغمره بالغلطتين، والثلاثة، ويلين حديثه، ويطلق عليه ما لا ينبغي إطلاقه».
- (٤) وأما التساهل فهو: «التسامح في اعتماد قواعد علم الجرح والتعديل وضوابط، وألفاظه، المتعلقة بتوثيق الرواة».
- (٥) يرجع التساهل في نقد الرجال إلى عدة أسباب، من أهمها:
 - (أ) التساهل في قواعد وضوابط علم الجرح والتعديل.
 - (ب) التساهل في استعمال مصطلحات مراتب علم الجرح والتعديل وألفاظه في معنى غير معناه الذي استعمله به الجمهور.
 - (ت) التوثيق الضمني للرواة.
 - (ث) التعصب، والميل إلى مذهب معين، أو طائفة معينة.
 - (٦) التأخر النسبي لظهور التساهل في النقد عن التشدد والاعتدال.
 - (٧) التساهل عند المتأخرين أكثر منه عند المتقدمين في الجملة.
 - (٨) من أهم ضوابط الوصف بالتساهل في نقد الرواة وآثاره:
 - (أ) الأصل اعتماد كلام أئمة الجرح والتعديل إلا من شدَّ منهم.

ب) تقسيم أئمة النقد إلى: متشدد، ومعتدل، ومتساهل - إنما هو باعتبار الأغلب من أحوالهم.

ت) تقسيم أئمة الجرح والتعديل إلى: متشدد، ومعتدل، ومتساهل - إنما هو أحد قرائن الترجيح بين أقوال الأئمة المتعارضة.

ث) لا يلزم من التساهل في نقد الرجال التساهل في نقد الأحاديث.

ج) أن أقوال الأئمة الذين وصفوا بالتساهل على حالتين:

- إما أن يوافق غيره من الأئمة المعتدلين، أو المتشددين، فهذا يقبل قوله.
- وإما أن ينفرد، فهذا يعتبر بقوله، وينظر في القرائن المحيطة بالراوي، والمروي، والشواهد، والمتابعات.

ح) من أهم آثار التساهل في النقد:

- أولاً: رفع رتبة الحديث إلى رتبة أعلى من رتبته التي يستحقها.
- ثانياً: فتح الباب أمام أهل البدع، والأهواء، والزندقة للاستدلال على بدعهم وأهواءهم بأحاديث صححها بعض من وصف بالتساهل، كالحاكم النيسابوري - مثلاً - في "المستدرک" عندما روى العديد من الأحاديث في فضائل علي وآل البيت، يتشدد بها الشيعة، وهي ضعيفة عند أهل السنة.

فهرس المصادر والمراجع

- (١) إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة الجرح والتعديل، للشيخ مصطفى بن إسماعيل، مكتبة الفرقان، الطبعة الثانية، عام ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- (٢) الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، لأبي الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى (١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م).
- (٣) الأعلام، لخير الدين بن محمود الزركلي (ت: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار/ مايو ٢٠٠٢م.
- (٤) الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الناشر: المطبعة السلفية، بيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- (٥) تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الربيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، مطبعة حكومة الكويت، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
- (٦) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.
- (٧) تعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على رسالة "المتكلمون في الرجال" للسخاوي، الناشر: دار البشائر - بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

٨) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لجمال الدين المزي، (المتوفى: ٧٤٢هـ)،

الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، المحقق: د. بشار عواد معروف، الطبعة:

الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠.

٩) الثقات، لمحمد بن حبان البستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، الناشر: دائرة المعارف

العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م.

١٠) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي

(المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة:

الأولى، ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢ م.

١١) الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين، للدكتور محمد طاهر الجوبي،

الناشر: الدار العربية للكتاب، الطبعة الأولى، عام (١٩٩٧م).

١٢) ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل، للإمام شمس الدين الذهبي،

الناشر: دار البشائر - بيروت، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة: الرابعة،

١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

١٣) الرد الوافر، لمحمد بن عبد الله بن مجاهد القيسي بابن ناصر الدين

(المتوفى: ٨٤٢هـ)، المحقق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي -

بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ.

١٤) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، لمحمد بن عبد الحي اللكنوي، (المتوفى:

١٣٠٤هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات

الإسلامية - حلب، الطبعة: الثالثة ١٤٠٧هـ.

١٥) سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب

الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

- (١٦) شروط الأئمة الستة، لمحمد بن موسى الحازمي، الناشر: دار الكتاب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.
- (١٧) ضوابط الجرح والتعديل، لعبد العزيز بن محمد بن عبد اللطيف، الناشر: مكتبة العبيكان السعودية، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- (١٨) العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد ابن حنبل رواية ابنه عبد الله، تحقيق: وصي الله عباس، الناشر: دار الخاني - الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ.
- (١٩) الفتاوى الكبرى، لتقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (المتوفى: ٧٢٨ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
- (٢٠) فتح الباري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، طبعه: محب الدين الخطيب، وعليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن باز.
- (٢١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (المتوفى: ٩٠٢ هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.
- (٢٢) قواعد في علوم الحديث، لظفر أحمد عثمان التهانوي، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الخامسة، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- (٢٣) الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي (ت: ٣٦٥ هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض، الناشر: الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

- (٢٤) لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي ابن منظور الأنصاري (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤١٤هـ.
- (٢٥) لسان الميزان، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢م.
- (٢٦) مباحث في علم الجرح والتعديل، للدكتور قاسم علي سعد، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الأولى، عام، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- (٢٧) مجموع الفتاوى، لتقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- (٢٨) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لمحمد بن عبد الحق بن عطية (ت: ٥٤٢هـ)، المحقق: عبد السلام عبدالشافی محمد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢.
- (٢٩) مقدمة ابن الصلاح، لعثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو ابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر - سوريا، دار الفكر بيروت، سنة: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- (٣٠) مقدمة تحقيق الفوائد المجموعة للشوكاني، لمحمد بن علي الشوكاني، (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

(٣١) الموقظة في علم مصطلح الحديث، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٥٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ.

(٣٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير بالرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.

(٣٣) نصب الراية، لعبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، (المتوفى: ٧٦٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: مؤسسة الريان - لبنان/ دار القبلة السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

(٣٤) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

(٣٥) النهاية في غريب الحديث والأثر، للمبارك بن الجزري بن الأثير، (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.